المقاومة الفلسطينية

صيغة الوفاق

استمر الموضوع الفلسطيني (٤/١٥ ـ ٥/١٥) مطروحا على رأس جدول اعمال السياسة اللبنانية · وجاء الغاء جلسة الملف الفلسطيني في البرلمان اللبناني يوم ٤/١٨ ليكون مدخلا لمحاولة الاتفاق على صيغة حل تمثل مواقف الاطراف السياسية (النيابية) بشكل فعلي · ومن المؤكد ان مداولات سرية جرت بين الاقطاب السياسيين ورؤساء الكتل البرلمانية والقصر الجمهوري مهدت لالغاء جلسة الملف والبدء بالبحث عن الصيغة المطلوبة· ففي ٤/١٨ ترأس كامل الاسعد اجتماعا مفاجئا لـ ٢٥ نائبا يمثلون جميع كتل المجلس التي كان مقررا عقدها يوم ٤/٢٠ ، واستبدلت جلسة الملف بلقاء نيابي يعقد في نفس موعد جلسة الملف ليبحث في امكانية الوصول الى « صيغة مقبولة » ·

عقد اللقاء النيابي صباح ٤/٢٠ بحضور ٤٠ نائبا ، وبعد جدل حاد ومتناقض حول الموقف من الوجود الفلسطيني المسلح تشكلت لجنة من ١٠ نواب ، (اصبحت عند اجتماعها ١٢ نائبا) ، واوكلت لها مهمة وضع صيغة حول الموقف اللبناني من الوجود الفلسطيني المسلح · وفور الاعلان عن تشكيل هذه اللجنة وبدء اجتماعاتها قدم الرئيس سليم الحص استقالة الحكومة اللبنانية ، واقترنت مسألة تشكيل الحكومة الجديدة المطلوبة بالصيغة المطلوب من اللجنة النيابية ان تتوصل اليها ، بحيث تكون هذه الصيغة مدخلا للوفاق اللبناني، ومدخلا بالتالي لتشكيل حكومة لبنانية على اساس هذا الوفاق الذي يتفق فيه الطرفان على أسلوب معالجة الموضوع الفلسطيني في لبنان · وترافقت استقالة الحكومة وتشكيل لجنة الصيغة مع موقفين لهما دلالتهما :

موقف الشيخ بيار الجميل الذي طالب الجناح الثاني (المسلم) في لبنان ان يقول رأيه بالوجود الفلسطيني ، معتبرا ان هذا الجناح « يبدو وكأنه يغطي الوجود الفلسطيني المسلح » ·

وموقف للبطريركية المارونية طالبت فيه الدولة « ان تمنع الوجود المسلح بكل ما لديها من وسائل » (٤/٢٢) ·

وحين اجتمعت لجنة الـ١٢ نائبا صباح ٤/٢٢ توصلت الى صيغة بيان من ٦ نقاط تتضمن الدعوة الى « وقف العمل المسلح ، الفلسطيني وغير الفلسطيني في جميع الاراضي اللبنانية » (البند الثاني) ،